

المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة ودعم حركة التنمية في المجتمع الليبي

أ. أبوبكر مفتاح التونسي، د. عبد الباسط الطيب التريكي

قسم علم الاجتماع/كلية الآداب/الجامعة الأسمرية الإسلامية/ليبيا

a.altreky@asmarya.edu.lya.altonse@asmarya.edu.ly

ملخص البحث:

حاول البحث التعرف على الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في المجتمع الليبي وتوفير فرص عمل داخل المجتمع ، وثم الاعتماد على المصادر والمراجع والتقارير ذات العلاقة بموضوع البحث إلى جانب بعض الدراسات المتعلقة بموضوع البحث ، وتوصل البحث إلى العديد من النتائج منها لابد من الاستفادة من الخبرات وتجارب الدول الأخرى كاليابان وماليزيا ومحاولة استقدام خبرات من مثل هذه الدول، لابد من سنّ القوانين والسياسات التي تشجع على بناء خطط شاملة وطويلة الأمد لدعم هذه المشاريع إضافة إلى حقيقة جوهرية لابد من توفرها والتي تكمن في الربط بين هذه المشاريع ومخرجات المؤسسات التعليمية كالجامعات والمعاهد ومراكز البحوث، كم تبين الفرق الكبير والواضح بين دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والدول العربية على وجه الخصوص حيث بيّن الحث أنه ما يقرب من 51% من الناتج المحلي الأمريكي من مثل هذه المشروعات إلى جانب 50% في نظيرتها في الهند ، وأن هناك ارتفاع في نسبة البطالة في الوطن العربي حيث بلغت نسبتها ما يقارب من 14% الأمر الذي يحتم على هذه الدول اتباع مثل هذه مشاريع للحد من هذه الظاهرة .

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة - البطالة - التنمية

المقدمة:

تحتاج معظم الدول سواء أكانت نامية أو متقدمة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة لكي تساهم وتشارك في عملية نموها الاقتصادي، وتظهر أهمية المشروعات أو الشركات الصغيرة والمتوسطة في أنها العصب الرئيسي لاقتصاد أية دولة سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وذلك لتمييزها بعدة خصائص منها قدرتها العالية خلق فرص عمل جديدة لكافة شرائح المجتمع ، بالإضافة إلى أنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير لبدء النشاط فيها ، كما أنها تتميز بفرص التدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات ، وتخفض نسبة المخاطرة فيها بالمقارنة بالشركات الكبرى، وتساهم في تحسين الإنتاجية وزيادة الدخل، ويتزايد التأكيد علي أهمية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نسيج الاقتصاديات المعاصرة ، وذلك من اجل خلق المزيد من فرص العمل، وتفعيل برامج تنمية الموارد البشرية، وزيادة الإنتاج ، وتوسيع دائرة المشاركين في تفعيل الاقتصادات الوطنية(السوسي - عبدالسلام الذويبي، 2003، ص75)

وبعد أن تأكد ضعف وعجز الحلول الاقتصادية التقليدية، خاصة تلك التي تعتبر الدولة أو الحكومة هي المشغل الوحيد للقوي العاملة، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة إذن هي البديل الآن للمؤسسات الكبرى التي دائماً تهدد عمالها بالطرد والاستغناء عن خدماتهم كلما أضرّب الاقتصاد الدولي أو حدثت أزمات اقتصادية (الحوات، 2006، ص184) هذه التطورات العالمية أدت إلى كثير من التحديات والآثار السلبية، وفرضت على الدول النامية ومنها الدول العربية اتخاذ حزمه من السياسات والإجراءات الاقتصادية من أجل التعامل معها والتخفيف من آثارها ومن بينها :

* الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي.

* تشجيع الاستثمارات الوطنية والخارجية.

* السعي للحصول على بعض المزايا التنافسية في التجارة الدولية.

* تشجيع وتطوير برامج التنمية المحلية.

تصدر قضية البطالة قائمة هذه التحديات، بل إنها تعتبر التحدي الأكبر الذي يواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي وأصبحت ظاهرة مقلقة في دولنا العربية نتيجة لزيادة معدلاتها بصورة غير مسبوقة، وبنسب متفاوتة بين الدول العربية مما يستلزم تضافر كافة الجهود العربية لإيجاد الحل الدائم والجذري في إطار التكامل والتضامن العربي بين الدول العربية وتنظيم سوق العمل وتطوير سياسات الاستخدام.

أولاً: الإطار المنهجي للبحث:

1- مشكلة البحث:

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً عبر البلدان على جميع مستويات التنمية، ولها دوراً مهماً في خلق فرص العمل فهي توظف حوالي 60% إلى 70% من العمال في معظم البلدان ويمكن أن تكون مصدراً مهماً للنشاط الاقتصادي، وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي شكل النمط الغالب في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، وذلك بسبب أنها مسئولة بنسبة كبيرة علي مكافحة البطالة والفقر، ومساعدة فئات المجتمع المهمشة والفقيرة من أجل مواجهة ضغوط الحياة، وخاصة في المناطق الريفية والفقيرة، وتشير بيانات منظمة العمل العربية الي أن الشباب العاطلين عن العمل في الدول العربية اكثر من 30 مليون شاب وتقدر نسبتهم بأكثر من 27% من قوة العمل الراغبة فيه والقادرة عليه، وقد بيّنت الإحصائيات أن مثل هذه مشروعات تقوم بتوظيف أقل من 50 عاملاً حوالي 99% من إجمالي عدد المنشآت التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي، كما بينت أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن 80% من إجمالي القيمة المضافة ،

ويعمل في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة 76% من العمالة، وحوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل، وحوالي ثلاثة أرباع قوة العمل بالقطاع الخاص غير الزراعي، إلا أن نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات المصرية لا يكاد يتجاوز 4% فقط مقارنة 60% في الصين، 56% في تايوان، 70% في هونج كونج و43% في كوريا (عبدالباقي، 2000، ص14)، وتواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل والصعوبات التي تجعل معظم هذه المشروعات عاجزة بمفردها عن شق طريقها وتحقيق أهدافها، وزيادة قدرتها على المنافسة وتحقيق الاستدامة، الأمر الذي أفرز ضرورة إيجاد آليات تختصن هذه المشروعات والأخذ بها وتدعمها لفترات زمنية معينة، حتي تصبح قادرة على الانطلاق والاعتماد على الذات، وكذلك تحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلي وجود موارد بشرية ذات كفاءة عالية للتعامل مع التطور التقني ويشكل غياب أو نقص هذه الكفاءات تحدياً كبيراً للمشروعات الصغرى والمتوسطة التي تعجز بمفردها عن تسيير أمورها وكذلك تواجه مشاكل معلوماتية تتعلق بدراسات الجدوى واحتياجات السوق، وحل مشكلة البطالة بين أفراد المجتمع وتكون دافعاً مهماً للتنمية في المجتمع لمجابهة مشكلة الفقر والبطالة.

ومن هذا المنطلق انطلقت الدراسة الحالية من فرضية مفادها أن هنالك دوراً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة والمساهمة في دفع عجلة التنمية في المجتمع، وتسعي الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

- ما هو الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في المجتمع؟

إلي جانب التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي سبل الاستفادة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المجتمع؟

- كيف تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في المجتمع؟

2- أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1- معرفة الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في المجتمع.

2- التعرف على سبل الاستفادة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المجتمع.

3- معرفة الدور الذي تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في المجتمع وخلق فرص عمل.

4- معرفة الاختلافات وأوجه القصور بين الخطط والسياسيات التي اتخذتها الدول في مجال تطوير وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3- أهمية البحث:

- 1- محاولة التعرف على الدور الفعّال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في المجتمع.
- 2- توفير بعض المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولفت انتباه الباحثين إليها.
- 3- نشر ثقافة العمل الخاص والابتعاد عن ثقافة التمسك بالوظائف الإدارية وتخفيف الأعباء الاقتصادية على القطاع الإداري الحكومي.
- 4- الدراسات السابقة:

- 1- دراسة محمد سويكر وسعيداني سميرة بعنوان معوقات إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا (سويكر - سعيداني سميرة، 2002، ص 21:35)، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وعرض بعض المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتكون مجتمع البحث من جميع المشروعات الصغرى والمتوسطة في بلدية سرت وأعتد الباحثان علي استمارة الاستبيان في عملية جمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:
 - عدم وجود برامج خاصة في المصارف التجارية في ليبيا لتقديم قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تراعي فيها طبيعية هذ المشروعات.
 - عدم مناسبة القروض المقدمة لاحتياجات المشاريع من حيث المدة والقيمة.
 - تعتمد المصارف التجارية في إقراضها على القرض بفائدة يؤدي إلى تجنب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتعامل معها.
- 2- دراسة عبد السلام علي أحمد دومه وآخرون بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها علي معدلات النمو وخفض البطالة في ليبيا والدول العربية (دومه، 2021، ص 513:523)، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:
 - للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في التشغيل وخلق فرص وفتح مجالات جديدة لتشغيل الشباب والنساء على وجه الخصوص.
 - تعتبر تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة لصناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية.
 - تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية تمكين المرأة كما أنها تساهم في الحد من الجريمة.

3- دراسة مغلية بشير علي امنيسي، بعنوان أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في ليبيا (امنيسي، 2023، ص119:139)، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة في ليبيا من خلال مساهمتها في توفير فرص عمل، وتمثل مجتمع البحث في هذه الدراسة على مالكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمدينة سرت، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها:

- بينت الدراسة صحة الفرضية بأن هناك دوراً فعالاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة.

- كشفت الدراسة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في زيادة فرص العمل للأفراد وتوفير السيولة النقدية أمام الاحتياجات اليومية.

- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة العائد الاقتصادي للأسر وتحسين مستواها.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتفق البحث الحالي مع الدراسات المذكورة سابقاً في معرفة الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التأكيد على الدور الإيجابي لهذه المشروعات وتوفير فرص العمل الجديدة لمعدلات القوي العاملة المتزايدة في المجتمع والحد من ظاهرة البطالة.

ثانياً: نبذة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

1- تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وخصائصها:

المشروعات الصغيرة ماهي إلا شركة أو مؤسسة أو منشأة اقتصادية يتم تمويلها وإدارتها من قبل أصحاب هذه المشروعات، وتتميز هذه المشروعات بقلّة حجم القوي العاملة المستخدمة فيها ، إضافة إلى تميزها بقلّة في الوحدات الإدارية داخلها، وتشغل حيزاً جغرافياً صغيراً، وتقدم خدمات أو منتجات داخل منطقة جغرافية محدودة، وهذه المشروعات تعتبر الأساس والقاعدة التي تبني عليها المشروعات الضخمة والكبيرة فيما بعد(امنيسي، 2023، ص4)، ويعرف الاتحاد الأوروبي المشروعات الصغرى بأنها المشروعات التي يكون فيها عدد العمال يتراوح ما بين(10 - 99 عامل) بينما يبلغ عدد عمال المشروعات المتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي إلى ما يقرب من (100 - 499 عامل) في حين يعرف البنك الدولي المشروعات الصغرى بأنها المشروعات التي يعمل بها ما لا يقل عن 50 عاملاً ، وتبلغ إجمالي الأصول والمبيعات بها ما لا يقل عن 3 مليون دولار، في حين يصل عمال المشروعات المتوسطة حسب البنك الدولي حوالي 300 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات يصل إلى 10 مليون

دولار (إنبية - زينب عبدالسلام، 2020، ص3) والمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من أهم روافد التنمية في كثير من الدول، وتعدّ أحد أهم محاور العلاج للأوضاع الاقتصادية في الدول النامية، وتلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة، والتنمية الصناعية بصفة خاصة (عبدالعالى، 1979، ص30) وتبدو أهمية تحديد مفهومها وذلك للوقوف على أنشطتها المتعددة والتعرف على مجالاتها وتحديد مشاكلها المختلفة وصولاً إلى معرفة دورها في السياسة التنموية على المستوى القومي ووضع برامج تنميتها وتطورها .

ومن مظاهر أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنها تلعب دوراً مهماً في تنمية الصادرات الصناعية نتيجة لما تتميز به من مهارة العمل اليدوي، وانخفاض تكلفتها وسهولة تحولها من خط إنتاج لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبياً، وكذلك تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في تحقيق التكامل الصناعي مع المشروعات الصناعية الكبرى، وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة لسهولة انتشارها جغرافياً، مما يساعد على النهوض بالريف، والحد من الهجرة من الريف إلى الحضر، وتحقيق عدالة في توزيع الثروة والدخل بين أقاليم الدولة الواحدة .

أما عن الأهمية الاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فتتمثل في نشر الوعي الصناعي من خلال التحرر من أساليب الإنتاج التقليدية وانتشارها الجغرافي في الأقاليم المختلفة كما تساهم في توفير فرص العمل الكريمة للمواطنين، والحد من مشكلة البطالة مما يساعد على القضاء على أنماط السلوك الاجتماعي غير السوية، والقضاء على ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي، كما تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي، وذلك نظراً لمناسبة هذه الأنشطة لظروف الإناث (صناعة الملابس الجاهزة - مشغولات تطريز - اشغال التريكو ... إلخ) والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن، ومن ثم تدعم دورهن في النشاط الاقتصادي، والحد من بطالة النساء في المجتمع ، وتقوم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تحقيق مجتمعات متطورة من خلال تحول الصناعات التقليدية المختلفة في الصناعات المنزلية والصناعات الريفية المحدودة والصناعات البيئية إلى صناعات تستخدم أساليب التكنولوجيا الحديثة وذلك نتيجة لتفضيل عمالها صناعات حديثة ومتطورة على ممارستهم أنشطة ،صبحت من وجهة نظرهم ذات إنتاجية منخفضة وقطاع غير اقتصادي.

2- مجالات عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تشير تقارير الأمم المتحدة ذات العلاقة بموضوعات التنمية إلى حقيقة أن التغيرات الدولية التي حدثت في العالم خلال السنوات الأخيرة أتاحت فرصاً كبيرة لمثل هذه المشروعات والمنظمات الأهلية

لكي تقوم بدور إيجابي، وذلك بالتعاون مع الحكومات من أجل تحقيق أهداف التنمية المجتمعية الشاملة، ومن خلال هذه المشاركة يمكن الوصول إلى درجة كبيرة من الإشباع بالنسبة لاحتياجات الفرد وخاصة في الدول النامية والتي منها ما يمتلك قدرات اقتصادية كبيرة ، ومن هنا تكمن أهمية دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، وتسهيل عملها داخل البلدان وتنظيمه بقانون واضح ومحدد يحدد حقوقها وواجباتها ودورها في خدمة العمل العام والخاص لكي يتم الوصول إلى التكامل ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتؤكد التطورات المتلاحقة التي شهدتها العالم الحديث إلى أن المشكلات العالمية كمشكلات البيئة والتلوث والانفجار السكاني وقضايا الفقر والبطالة والفئات المهمشة والاحتفاظ السكاني ومساائل الحفاظ علي البيئة والموارد الطبيعية والبشرية كلها أصبحت من الأمور التي تجاوزت الحدود الوطنية والقومية لتصبح هوماً إنسانية تتعلق بجميع البشر دون استثناء، لذلك أصبح دور المؤسسات والمشروعات الصغيرة والقطاع الخاص بصفة عامة هو الدور الرئيسي في عملية التنمية والمساهمة في القضاء علي مثل هذه المشكلات والتي من ضمنها القضاء علي البطالة والحد منها ، وهذا ما أثبتته الاقتصاديات المتقدمة في هذا المجال وما حققته من نجاحات باهرة فيه، ومع زيادة دور هذه القطاعات يقل دور القطاع الحكومي ليصبح تشريعاً فقط في الدرجة الأولى، وتذهب المشاركة الكبيرة لدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى هذا القطاع ، وعلي المستوى العالمي وفي الدول الصناعية والتجارية الكبرى، أصبح هنالك هدف لتحقيق تعاون متوازن وتكامل بين كل من الدولة ورجال الأعمال والمجتمع ، أي بمعنى ادق بين الحكومات والقطاع الخاص وذلك لفائدة المجتمع والاقتصاد بصفة خاصة ، من اجل تحقيق أهداف التنمية دون الاعتماد علي جهة أو قطاع واحد فقط بل التعاون من جميع قطاعات البلد ، وحتى علي مستوى العالم الثالث فإن هنالك بوادر تؤكد علي وجود العديد من المبادرات لتحقيق مبدأ التكامل بين الدولة ومؤسسات القطاع الخاص فعلي سبيل المثال في جمهورية مصر العربية تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية وبالتعاون مع القطاع الخاص بتنفيذ مشروع الأسرة المنتجة وهو مشروع بفكرة بسيطة لكنه يحمل في طياته استدامه من المنظور المستقبلي، ويقوم علي منح الأسرة قروضاً للقيام بمشاريع ذات أهداف ربحية جيدة بالإضافة إلي تدريبهم علي بعض الحرف الفنية الملائمة لطبيعية الحياة ونوع المشاريع المرتبطة بهم إضافة إلي موقعهم الجغرافي، ومن ثم دعم التسويق لتلك المنتجات(عبدالرحيم،2007،ص21)، يمكن تقسيم المجالات التي تعمل بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المجتمع إلي ما يلي:

- 1- المجال الصناعي:** يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الاتجاه نحو الصناعات الصغيرة والبسيطة، والتي لا تحتاج للتكنولوجيا الحديثة، والتي يمكن أن تعمل فيها بما يتناسب مع حجم رأس مالها المالي والبشري مثل الحرفيون وأصحاب المهن اليدوية، وكذلك صناعات التعبئة والتغليف.
- 2- المجال الزراعي:** يعتبر المجال الزراعي أرض خصبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتيح لها فرصة العمل في هذا المجال، نظراً لملائمة ظروف هذا المجال وظروف مثل هذه مشروعات ويمكن لهذه المشروعات أن تعمل في هذا المجال من خلال العمل بالاهتمام بالمزارع الصغيرة، وبناء البيوت البلاستيكية، وكذلك الاهتمام بزراعة الحبوب والخضروات والفواكه والاهتمام بتربية النحل والمواشي.
- 3- المجال التجاري:** يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تأسس مشروعات تجارية تشتغل في مجال الشراء وبيع السلع المختلفة وذلك لتلبية حاجات ورغبات المستهلكين داخل المدن والمناطق المختلفة داخل البلد.
- 4- المجال الخدمي:** تقدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة خدمات مختلفة لمختلف شرائح المستهلكين داخل المجتمع مثل إنشاء مكاتب المحاماة والمحاسب والخدمات العامة والاستشارات القانونية ومكاتب دراسات الجدوى، ومؤسسات تعليمية وتدريبية، وإعادة تأهيل لبعض الشرائح داخل المجتمع، وإنشاء مصحات وعيادات وغيرها (إنبيبة- زينب عبد السلام، 2020، ص7).
- 3. أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للمجتمع والفرد: ويمكن تقسيمها إلى قسمين:**
 - أولاً: الأهداف الخاصة بالدولة وهي:**
 - 1- زيادة نسب المساهمة في تنمية وتطوير قطاع الشباب.**
 - 2- محاولة توفير نسب مرتفعة من الأمن الاجتماعي من خلال خلق فرص عمل جديدة والحد من معدلات البطالة المرتفعة.**
 - 3- المساهمة في عمليات التوجه نحو برامج التعليم المهني والفني والحرفي.**
 - 4- توفير مناخ وبيئة تسمح للأعمال بالنمو والازدهار.**
 - 5- رفع معدلات دعم الاقتصاد الوطني.**
 - 6- المحافظة علي استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية.**
 - 7- تخفيف الضغط الواقع علي القطاع العام.**
 - 8- الرفع من المستوى المعيشة بين الطبقات في المجتمع.**
 - ثانياً: أهداف خاصة بصاحب المشروع:**
 - 1- زيادة نسب الربح والعائد المالي الجيد.**
 - 2- رفع المستوى المعيشي لكافة شرائح المجتمع.**
 - 3- إيجاد وخلق فرص العمل جديدة ومتنوعة لكافة أفراد المجتمع.**

4- تحقيق عوائد اجتماعية.

5- تحقيق فرصة الاستقلالية والقدرة على تحقيق الذات.

ثالثاً: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة:

ساهمت عوامل كثيرة في تنامي وتطور الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل بعضها عوامل ذاتية تتعلق بطبيعة هذه المشروعات، والبعض الآخر يعود إلى الاهتمام الدولي والوطني بها، فأصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسيلة استراتيجية للتنمية الصناعية في مختلف الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء ، حيث وجدت فيها الدول المتقدمة وسيلة فعّالة لإقامة صناعات مفيدة، والقضاء علي معدلات التضخم المرتفعة، وتخفيف حدة البطالة داخل المجتمع ، ولقد عزز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل الاقتصادية، ودعم القطاع الخاص ولأنها ستجمع مقومات وخصائص عديدة تكسبها دوراً فاعلاً في مواجهة مشكلة البطالة ، منها علي النحو الآتي :

1- قدرتها على خلق فرص العمل الجديدة أكثر وفرة لتخصيص رؤوس أموال محدودة للاستثمار مقارنة بمتطلبات الصناعات الكبرى، هذا فضلاً عن انخفاض متطلباتها للبنية الأساسية مما يحد من التكاليف الكلية لإقامتها وتشغيلها ويخفض العبء عن عاتق الدولة في هذا المجال.

2- اعتمادها على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار وتسيير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر عديدة.

3- دورها الكبير والمتنامي كصناعات مغذية لا غني عنها لاكتمال سلسلة عناصر النمو الصناعي وتربطها علاقات عديدة، فهناك علاقات تكامل واعتماد متبادل وعلاقات تعايش ومنافسة (تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي عن أنشطة منظمة العمل الدولية والمقدمة للدورة 88 لمؤتمر العمل الدولي، 2000م، ص60).

هذه المزايا والمقومات التي تتميز بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في الحد من مشكلة البطالة من خلال دورها في خلق فرص العمل، ويتضح هذا الدور الأساسي للصناعات الصغيرة في خلق فرص العمل من خلال تجارب بعض الدول ففي المملكة المتحدة (بريطانيا) يفوق عدد الشركات العاملة في المشروعات الصناعية الصغيرة 3.5 مليون شركة منها 95% يعمل فيها أقل من 10 أفراد، وتمثل هذه الشركات أكثر من 50% من قوة العمل في القطاع الخاص، ويعمل فيها مليون مواطن، ويمثل إنتاجها أكثر من 40% من إجمالي الصادرات من المملكة المتحدة، وفي اليابان تمثل

المشروعات الصناعية الصغيرة حوالي 40% من الصادرات اليابانية ، كما تمثل حوالي 60% من حجم العمالة .

وفي الهند يمثل إنتاج المشروعات الصناعية الصغيرة حوالي 50% من إنتاج الصناعي الهندي وهو ما يوازي 33% من إجمالي الصادرات الهندية، ويعمل بالصناعات الصغيرة بالهند أكثر من 80% من عدد العمالة الهندية.

أما التجربة الأمريكية فقد كانت أكثر اتساعاً حيث يمثل إنتاج المشروعات الصناعية الصغيرة أكثر من 51% من الإجمالي الأمريكي وأن 66% من القوى العاملة في أمريكا كانت أول خبرة في مجال العمل في المشروعات الصغيرة، وهذا ما يعني أن هذه المشروعات تساعد في امتصاص العمالة غير المهارة وتدريبها، كما يبلغ مساهمة المشروعات الصغيرة في الاختراعات على مستوى أمريكا 55% من إجمالي عدد الاختراعات (جمعة، 2000، ص14).

1- المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة كثيراً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ومساعدتها في تحقيق أهدافها، والتي من بينها الحد من مشكلة البطالة، والقضاء علي الفقر والحرمان داخل البلاد وتساهم هذه المشروعات بشكل فعال في تحقيق أهداف هذه التنمية ، وقد اتضحت هذه الخاصية بشكل كبير في البلدان النامية التي أعطي لها اهتماماً كبيراً، فمثلاً تساهم المشروعات الصغيرة والكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير وخاصة في الدول التي أولت اهتماماً كبيراً بهذه المشروعات، والجدول التالي يوضح مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي في بعض الدول المختارة (إنبية - زينب عبد السلام، 2020، ص10) :

البلد	مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي
كوريا الجنوبية	48%
اليابان	47%
سنغافورة	40%
الولايات المتحدة	50%
ماليزيا	32%
مصر	80%
الامارات العربية المتحدة	46%
المصدر: نقلاً عن عادل الكاسح إنبية - زينب عبد السلام، أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	

وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في دفع عجلة التنمية ، ودمج الكثير من المشاريع الاجتماعية بها سواء بالعمل أو بالاستفادة من عوائدها وثمارها بقدر ما يحتاج أي مجتمع إلى مؤسسات اقتصادية كبرى فهو أيضاً في حاجة إلى مشروعات صغيرة ومتوسطة تعمل على مستوى القاعدة السكانية، وتعمل في إطار التجمعات السكانية الصغيرة والأحياء والقرى والمناطق البعيدة ، حيث نلاحظ مصانع المواد المنزلية ومصانع الملابس الصغيرة التي أنشئت في قري بعض المناطق الليبية الصغيرة، وما حققته من حياة وفرص عمل ونشاط اجتماعي في محيطها الصغير الذي ظهرت فيه، فالمشروعات الصغيرة هي مؤسسات عمل وتعلم وثقافة وتغير اجتماعي مرغوب فيه في محيطها المباشر، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الآتي :

- 1- دعم التعليم الذاتي والتأهيل المهني للشباب وخاصة منهم ذوي التعليم المحدود.
 - 2- دعم التوازن الإقليمي وتطوير النسيج التنموي من خلال المساهمة التي تقدمها هذه المشروعات عن طريق المناوبة، وخدمة الصناعة، والإنتاج، والخدمات.
 - 3- الإسهام في استحداث فرص عمل وبأقل التكاليف.
 - 4- اكتساب الخبرة والارتباط بحركة الصناعة والإنتاج والخدمات، واكتساب العقلية العلمية الحديثة التي تعتمد على العلم والتخطيط والنظرة المستقبلية.
- وبذلك تكون المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يراها الكثيرون الأمل والحلول المعالجة لهذه الأوضاع الاجتماعية التي ترتبت عن التغيرات الاقتصادية العالمية، وإعادة الهيكلة في العالم وانعكاساتها على الاقتصاديات الوطنية خاصة في البلدان النامية، كما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي إحدى الحلول أمام نمو وهيمنة الشركات المتعددة الجنسية، وسيطرتها على اقتصاديات العالم وخاصة في البلاد النامية.
- ومن الناحية الاجتماعية فإن العالم مهدد بالفقر والبطالة والاضطراب الاجتماعي لإهمال شرائح كبيرة وكثيرة من السكان، وعدم حصولهم على فرص للعمل والحياة، فلعل المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الملاذ للإنسان للعمل والحصول على لقمة العيش والكرامة الإنسانية وهي عدوة لتقسيم العمل الإنساني الذي يعمل فيه الإنسان من أجل إشباع حاجاته.

2- معدلات البطالة في الدول العربية وآثرها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أصبحت مشكلة البطالة بصورها المختلفة تتصدر قائمة التحديات التي تعاني منها الدول حيث أن جوهرها يقوم على أن سوق العمل العربية تتعرض لزيادة مستمرة في عرض العمالة ولا يقابلها تزايد مماثل في الطلب عليها، وبذلك فإن البطالة بصورها المتعددة ناشئة عن وجود قوى ضخ كبيرة ومستمرة

في أسواق العمل لا يقابلها قوة امتصاص وتوظيف مناسبة، وقد ترتب على ذلك أن معدلات البطالة في الوطن العربي بلغت 12.5 مليون عامل، وهو ما يوازي نسبة 14% من إجمالي القوي العاملة العربية والتي تبلغ 90 مليون عامل وقد بين الجدول التالي المستوي العام للبطالة في بعض الدول العربية (التقرير الدوري لإحصاءات العمل العربية في البلدان العربية، 2001م، التقرير 5، ص35) :

البلد	عدد البطالة	النسبة
ليبيا	119532	11.6%
الجمهورية التونسية	180850	7.2%
الجمهورية الجزائرية	2049000	26.4%
المملكة المغربية	1456346	14.5%
الجمهورية الموريتانية	122470	10.9%

إن هذه المعدلات المرتفعة من البطالة تستوجب مواجهتها والتصدي لها وذلك من خلال برمجة استراتيجيات تضم عدة محاور تقوم بالإسناد على دعم وتشجيع هذه المشروعات، وتطوير نظم المعلومات العربية، والاعتماد على التدريب والتمويل وإنشاء صناديق عربية لتمويل مشروعات الشباب، والعمل على جذب الأموال والاستثمارات العربية وتوجيهها داخل الوطن العربي.

بيّنت تقارير التنمية الإنسانية لعام 2010م لمواجهة البطالة لخلق فرص عمل جديدة، ورفع معدل النمو السنوي المتواضع 3.2% من القوي العاملة ، وخلق فرص عمل لحوالي 50 مليون ملتحق جديد بقوة العمل ، وإذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة فإن حجم البطالة قد يتضاعف حينذاك ليصل إلى حوالي 30 مليون عاطل عن العمل في السنوات القادمة، وبذلك من الضروري استحداث ما لا يقل عن 5 ملايين فرصة عمل سنوياً للحد من هذه الظاهرة أو انخفاضها بشكل تدريجي، وبذلك أصبحت الحاجة الملحة إلى تطوير مفاهيم جديدة لدور الدولة وسياسات التوطين والتوظيف لإيجاد الاستقرار السياسي فيها (الخوري، 2013، ص14) .

رابعاً: أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وواقع الاقتصاد العالمي:

1- المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة جائحة كورونا:

تسببت جائحة كورونا في تأثيرات كبيرة على من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية وعلى الجزء الذي يخصصنا في هذا البحث على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منذ ظهور أول إصابة مؤكدة على مستوى العالم في مدينة ووهان الصينية ومنذ إعلان منظمة الصحة العالمية رسمياً في 30 يناير 2020م بتفشي الوباء وإعلان حالة الطوارئ الصحية على مستوى العالم وتحول الوباء إلى جائحة بعد

أن وصلت عدد الإصابات حول العالم 668 مليون إصابة مؤكدة بكوفيد-19 في أكثر من 188 دولة ومنطقة حول العالم، وحسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية التي أكدت على أنه حتي تاريخ 22 يناير 2023م بلغت عدد الوفيات من جراء هذه الجائحة ما يقرب من 6.73 مليون حالة وفاة، هذا بالإضافة إلى شفاء وتعافي أكثر من مليون شخص حول العالم، وتسببت هذه الجائحة في العديد من الأضرار الاجتماعية والاقتصادية، هذه الأضرار أنتجت ركوداً اقتصادياً هو الأضخم منذ حدوث الكساد الكبير والأزمة المالية التي شهدها العالم في 2008-2009م ، ولقد كان تأثير هذا الوباء من الناحية الاقتصادية بالغ الحدة على الاقتصادات الصاعدة حيث بيّنت حالات فقدان الدخل الناتجة عن هذا الوباء عنها عن أوجه الهشاشة الاقتصادية التي كانت قائمة من قبل، بل زادت من تفاقمها، مع انتشار الوباء في عام 2020، أتضح أن هنالك جانباً كبيراً من القطاع العائلي وقطاع الشركات لم يكن مؤهلاً لتحمل صدمات تصيب الدخل من حيث طول أمدتها واتساع نطاقها، وتشير البحوث إلى بيانات ما قبل الأزمة، إلى أن أكثر من 50% من الأسر في مثل هذه اقتصاديات لم تتمكن من الحفاظ على مستوى الاستهلاك الأساسي نفسه لأكثر من ثلاثة أشهر في حالة فقدان الدخل بالإضافة إلى انها لم تستطيع أن تغطي الاحتياجات المالية لدى الشركات متوسطة الحجم سوى أقل من 55 يوماً من النفقات، وكان جزء كبير من هذا القطاع محملاً بالفعل بمستويات مرتفعة من الديون غير المستدامة قبل وقوع الأزمة، وواجه العديد من الصعوبات في خدمة تلك الديون عندما أدت الجائحة وما ارتبط بها من تدابير الصحة العامة إلى انخفاض حاد في دخل الأسر وإيرادات الشركات .

بالإضافة إلى ما سبق في أثرت هذه الجائحة تأثيراً كبيراً على معدلات الفقر وعدم المساواة على مستوى العالم الكل، ارتفع معدل الفقر العالمي لأول مرة منذ جيل كامل، وأدت حالات فقدان العمل والدخل غير المتناسبة فيما بين الفئات المحرومة إلى ارتفاع كبير في عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، ووفقاً لبيانات المسح في عام 2020، سجل معدل البطالة المؤقتة في 70% من جميع البلدان حول العالم نسبة أعلى بين العمال الذين لم يتموا إلا مرحلة التعليم الابتدائي، أما حالات فقدان الدخل فكانت أيضاً أكبر بين الشباب والنساء وأصحاب المهن الحرة والعمالة الموسمية ذوي المستويات التعليمية النظامية الأقل، هذا ولقد بينت نتائج المسوح تأثر النساء على وجه الخصوص، بفقدان الدخل والعمل وذلك لأنهن كن على الأرجح يعملن في قطاعات تضررت بقدر أكبر من جراء تدابير الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي(البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2022) هذه التأثيرات الكبيرة على هذه المشروعات أدى أساساً وذلك نتيجة للانكماش الاقتصادي وتناقص الطلب العالمي والمحلي على حد سواء الذي كان نتيجة للقيود المفروضة على السفر والتنقل خلال فترة الجائحة، الأمر الذي أدى إلى

توقف العديد من هذه المشروعات وانحسار أنشطتها إلى إنتاج بسيط جداً من السلع المحلية، هذا التوقف الجزئي أدى إلى حدوث هزات عنيفة ضربت أمدادات الصادرات الخاصة بمثل هذه مشاريع، هذا بالإضافة إلى تضرر هذه المشاريع على مستوى العالم بضرورة تلبية التزاماتها المالية أتجاه بعض المؤسسات الحكومات المالية المقرضة دون نسيان موضوع الضرائب التي يجب على أصحاب هذه المشروعات دفعها، بالإضافة إلى تغطية مصاريفها التشغيلية من اجور وإيجارات ومصاريف مختلفة، وكان الحل البديهي لكثير من هذه المشروعات والشركات هو اللجوء إلى تخفيف معدل المصاريف وذلك بالاستغناء عن نسب كبيرة من العمالة، الأمر الذي قلب الأزمة الاقتصادية للجائحة إلى أزمة اجتماعية كبيرة التأثير، وخاصة وأن العديد من الخبراء أكدوا على فقدان العالم أكثر من 25 مليون وظيفة وهذا العدد مرشح للزيادة في حالة استمرار الجائحة لفترة أطول، أظهرت نتائج دراسة استطلاع للرأي أجرتها جامعة Tsinghua University في الصين على عينة متنوعة من الشركات (المشروعات الصغيرة والمتوسطة) في فترة انتشار الوباء أن أكثر من ثلث الشركات المستجوبة أكدوا بأنه لا تستطيع الاستمرار لأكثر من شهر في ظل هذا التناقص في النشاط الاقتصادي وتقلص نشاطاتها الاقتصادية، في حين أقرت ثلث العينة بأنها لا تستطيع الاستمرار لأكثر شهرين، وقد خلاص هذا الاستطلاع إلى أن 10% فقط من الشركات المستجوبة يستطيع الاستمرار لـ 6 أشهر أو أكثر بقليل، هذه النتائج واستطلاع الرأي للشركات العاملة في الاقتصاد الصيني الضخم ، فلك أن تتخيل وضع البلدان النامية ذات الموارد المحدودة والنشاط الاقتصادي الضعيف مقارنة بالنشاط الاقتصادي الصيني، كل ما سبق أجبر الحكومات في غالبية أرجاء العالم على اتخاذ العديد من الإجراءات لتقليل المخاطر الناتجة عن هذه المشاكل الاقتصادية وتنشيط الدورة الاقتصادية، ومحاولة إعادة البناء الذي قد يستغرق سنوات طويلة من أجل التغلب على مشكلة الإفلاس والبطالة وغيرها من المشاكل الأخرى، وتمثلت هذه الإجراءات في خفضت البنوك المركزية أسعار الفائدة وخففت أوضاع التسوية الأمر الذي سهل على هذه المشروعات إعادة تمويل نفسها واتحات الفرصة لها مواصلة الحصول على الائتمان، إضافة إلى إعفاءات أو تأجيل للضرائب وبرامج تأجيل دفع المستحقات للقطاع المالي لفترات تمتد ما بين 3 أو 6 أشهر قابلة للتجديد، وإجراء برامج تمويل الإقراض السهل لدعم استمرارية الأعمال والوظائف، وكذلك برامج التمويلات وذلك لتشجيع القطاع المالي والتوسع في التمويل خلال فترة الأزمة (نادر فوز، هند البنداري، 2023، ص9-10)، ذكرت صحيفة "فايننشال تايمز" الأمريكية في مقال لها أن دراسة أجرتها غرفة التجارة في دبي بين 16 و 22 أبريل الماضي، أظهرت أن 70% من الشركات العاملة في الإمارة تتوقع إغلاق أبوابها خلال الأشهر الستة المقبلة. وقد استطلعت الدراسة آراء 12,228 من الرؤساء التنفيذيين في مختلف

القطاعات، حيث كانت نحو ثلاثة أرباع المشاركين من الشركات الصغيرة التي تضم أقل من 20 موظفًا. وتوقع 27% من المشاركين في الدراسة الخروج من السوق في الشهر المقبل، بينما أعرب 43% من أصحاب الأعمال عن مخاوفهم من نفس النتيجة خلال الأشهر الستة القادمة.

على الرغم من ذلك، أبدت الشركات الكبرى التي تضم أكثر من 100 موظف مخاوفها أيضًا، حيث توقعت 19% من هذه الشركات إغلاقها في الشهر المقبل، و27% خلال الأشهر الستة المقبلة. وأظهرت الدراسة أن الشركات الأكثر عرضة للإغلاق كانت قلقة بشكل خاص، حيث توقعت نحو ثلاثة أرباع شركات السفر والسياحة الخروج من العمل خلال شهر، بالإضافة إلى ما يقرب من نصف الفنادق والمطاعم، و30% من شركات العقارات والخدمات اللوجستية.

تعتمد دبي، التي تتمتع بأحد أكثر الاقتصادات تنوعًا في دول الخليج، على قطاعات مثل الضيافة والسياحة والترفيه والخدمات اللوجستية والعقارات والتجزئة، وتعتبر أكبر اقتصاد خليجي لا يعتمد على صناعة النفط. وقد أدت الإجراءات الحكومية للحد من انتشار العدوى إلى ركود اقتصادي حاد وانكماش في جميع القطاعات، مما يضع الدول، خاصة تلك التي تعاني من ضعف في بنيتها الاقتصادية، في موقف صعب.

تواجه الحكومات تحديًا كبيرًا في دعم المنشآت المتوسطة والصغيرة لاستعادة نشاطها، حيث تعتبر هذه المشاريع العمود الفقري للاقتصاد. لذا، يجب اتخاذ خطوات عاجلة تشمل توفير مزايا تشجيعية لاستمرار الأعمال، وإعادة جدولة وتخفيف الرسوم الحكومية، مما يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إعادة توجيه السيولة النقدية اللازمة لاستمرار العمل.

كما ينبغي على البنك المركزي التعاون مع البنوك التجارية لإعادة جدولة القروض وتقديم تسهيلات مصرفية لمساعدة هذه المؤسسات على الاستمرار وتقليل شح السيولة. بالإضافة إلى ذلك، يجب تأسيس أدوات تمويلية لدعم المنشآت المتوسطة والصغيرة بقروض إنقاذ طويلة الأجل.

يجب أيضًا تشجيع شركات التجزئة التقليدية على استخدام منصات التجارة الإلكترونية مع الالتزام بالبروتوكولات الصحية، ودعم سلاسل التوريد لضمان تلبية احتياجات الأسواق المحلية. كما ينبغي توسيع نطاق الدعم ليشمل الفئات المختلفة في القطاع الخاص، مثل المزارعين والصيادين وأصحاب المهن الحرة. وأخيرًا، يتعين على الشركات وأصحاب الأعمال وضع استراتيجيات لضبط الإنفاق والمصاريف مع الأخذ في الاعتبار إمكانية استمرار نقص العوائد وتغير سلوك المستهلك نحو الادخار في الفترات القادمة.

2- المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد التخلّص من جائحة كورونا:

تخلّصت البشرية من شبح جائحة كورونا وبدأت مرحلة التعافي الصحي الكامل، لكن التعافي الاقتصادي لا يزال في بداياته. هذه المرحلة تمثل بداية رحلة الخروج من الانكماش والركود الكبير والبطالة الواسعة التي نتجت عن تأثير كوفيد-19 على النشاط الاقتصادي، خاصة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. فقد أدت الجائحة إلى إغلاق العديد من الأبواب، لكنها في الوقت نفسه فتحت مجالات جديدة للاستثمار والمشاريع، وخلقت تهديدات وفرصاً كبيرة، وغيّرت عادات، ومفاهيم، وسياسات مالية، واقتصادية.

برزت شركة أمازون كأحد أبرز الرابحين من الجائحة، حيث زاد عدد الزبائن الذين يتسوقون عبر منصاتها بشكل كبير، مما أدى إلى ارتفاع أسهمها إلى مستويات قياسية. من المتوقع أن تتخلص المجتمعات من أساليب التعليم التقليدي، مما سيؤدي إلى تغييرات في كيفية بناء المؤسسات التعليمية والمستشفيات. من المرجح أن تستثمر المنشآت المتوسطة في التعليم الرقمي، نظراً لأدائه القوي خلال الأزمة، مما سيوضح كيفية تحقيق الابتكار في التعليم العام بتكاليف فعالة.

عندما تُرفع القيود المتعلقة بالجائحة، سيتأثر توزيع مشاريع التجزئة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ستتركز في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. كما أن الدروس المستفادة من الجائحة ستدفع هذه المنشآت للاستثمار في قطاعات أساسية مثل التمويل والطاقة والزراعة. سيتواصل تحول هذه المنشآت نحو الخدمات المالية الإلكترونية، التي كانت قد انتشرت قبل الجائحة، يقول رئيس بنك باركليز في المملكة المتحدة إن فكرة تجميع سبعة آلاف موظف في مبنى واحد قد تصبح شيئاً من الماضي، بينما أشار رئيس بنك مورغان ستانلي إلى أن البنك سيقبل من نسبة العقارات التي يمتلكها. ويفضل رجل الأعمال السير مارتن سوريل استثمار 35 مليون جنيه إسترليني في تطوير مهارات الموظفين بدلاً من استثمارها في المكاتب.

يؤكد بروس ديزلي، مؤلف كتاب "بهجة العمل"، أن زمن العمل في المكاتب قد انتهى، مما يستدعي إعادة النظر في كيفية استئناف النشاط الاقتصادي، خاصة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. يجب أن نأخذ في الاعتبار المخاطر التي تواجه هذه المنشآت ونتخذ إجراءات احترازية مناسبة. من الخطوات الأساسية في هذا السياق سن التشريعات التي تنظم العمل عن بُعد، وتوفير البنية التحتية اللازمة لضمان سلامة العمل واستمراريته.

من المهم الاستفادة من المعلومات المتاحة على الإنترنت للتعرف على أدوات وتقنيات العمل عن بُعد، مما يتيح للموظفين التعاون دون الحاجة للتواجد الجسدي. لقد أصبح العمل عن بُعد شائعاً بعد الجائحة،

ومن المتوقع أن يستمر في النمو بسبب كفاءته وتكاليفه المنخفضة. سيؤدي هذا إلى تقليل التنقل وتغيير نوعية العلاقات الاجتماعية، مما يعكس تأثير كوفيد-19 في تعزيز هذه الوسيلة الجديدة للعمل. إن تجربة العمل عن بُعد ستعيد توزيع العمل على مستوى العالم، حيث لا يتطلب الأمر تواجد جميع العمال في نفس المنطقة أو البلد (التكامل للاستثمارات، نتائج استطلاع حول تأثير الشركات الكويتية بكوفيد-19).

خامساً: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

بدأت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا متأخرة نوعاً ما، وكانت في البداية عبارة عن مشروعات حرفية يدوية بسيطة جداً كصناعة النسيج وتكرير زيت الزيتون ، ودبغ الجلود ، ومثل هذه المشروعات لا تحتاج إلى رأس مال كبير، ولا إلى مهارات متدربة في مجال تخصصها ، إلي جانب هذه المشروعات وجدت بعض المشروعات الأخرى مثل صناعة التبغ والورق وطحن الدقيق وتعليب الطماطم وتركزت هذه الأنشطة بصورة خاصة في مدينة طرابلس ، ولكن هذه المشروعات لم تستوعب إلا أعداداً صغيرة جداً من السكان الأمر الذي انعكس علي مشاركتها في الدخل القومي، وكانت مساهمتها صغيرة جداً نظراً لضآلة الإنتاج الذي تساهم به هذه المشاريع، بعد اكتشاف النفط خلال فترة الستينيات وزيادة الدخل القومي للبلاد بصفة عامة وجدت مشاريع ومرافق جديدة في ليبيا، وذلك لمواكبة وتلبية احتياجات هذا القطاع الجديد ، الأمر الذي ساهم في زيادة التوسع الاقتصادي وزيادة الاستهلاك في الصناعات الغذائية والقائمة بشكل مباشر علي المنتجات الزراعية، إضافة إلى ورش صيانة الآليات ، وصناعة المشروبات المحلية ، وتطور صناعة النسيج كما ظهرت بعض المشروعات الصناعية ذات الطاقة المحدودة خلال نفس الفترة (إمبسي، 2023، ص8)، بانتهاء هذه الفترة أدركت ليبيا أهمية هذه المشروعات ومساعدة البلاد من الناحية الاقتصادية من خلال تشجيعها للمواطنين من خلال فتح الفرص الاقتصادية، أمامهم ودعم هذه المشروعات بالقروض المالية إضافة إلى تقديم الاستشارات الفنية والحماية القانونية، أضف إليها الإعفاءات التي تقدم لهذه المشروعات خاصة في مراحل التأسيس الأولي، ويمكن تقسيم مراحل اهتمام ليبيا بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لفترتين زمنييتين هما الفترة الأولى (1980 – 2004) والفترة الثانية خلال (2004 – وحتى وقتنا الحاضر) .

الفترة الأولى (1980 – 2004) خلال هذه الفترة يلاحظ أن خطط المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا لم تكن منظمة بالشكل المطلوب، نتيجة لعدم وجود أجهزة مشرفه علي هذه المشاريع وتقوم بعملية متابعتها، بل كانت هذه المشاريع غائبة تماماً علي الاقتصاد الليبي ، ولم يكن لها دور كبير في عملية الاقتصاد المحلي نتيجة لعدة أسباب منها :

1. كان الاهتمام والتركيز منصّباً على شركات القطاع العام الكبيرة.
 2. غياب دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات الفنية لأغلب المشاريع التي تم تأسيسها.
 3. ارتفاع تكاليف الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار وصعوبة الحصول عليها.
 4. تعدد الموافقات المطلوبة لإقامة النشاط وصعوبة الحصول عليها.
 5. غياب البرامج الإرشادية للشباب للتعريف بمزايا المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 6. غياب هيئة راعية تتولى المتابعة والتقييم المستمر لمعالجة الأخطاء الإدارية والمالية والفنية.
 7. قلة الحوافز التشجيعية مثل الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، وتخفيف الفوائد على القروض والتسهيلات المصرفية.
 8. صعوبة الحصول على القروض وعدم كفايتها للنشاط.
 9. عدم قيام مؤسسات التدريب والمراكز البحثية بدورها كاملاً في تدريب ورفع كفاءة مهارات العاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 10. عدم إرشاد المبادرين لاختيار أفضل المشروعات والتقنية المستخدمة فيها.
 11. صعوبة تسويق الإنتاج نظراً لمحدودية إمكانياتها البشرية والمالية سواء في الداخل أو الخارج.
 12. ضعف وعي المجتمع الليبي بشكل عام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وإمكانية إسهامها في خلق فرص عمل ومصادر رزق للناس.
- الفترة الثانية (2004 - حتى وقتنا الحاضر)** بنهاية الفترة السابقة تبين للمؤسسات التخطيطية في المجتمع ضرورة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأصبحت غاية منشودة في حد ذاتها وأدركت الدولة أهمية هذه المشروعات فسنّت القوانين، ووضعت الخطط التنموية لها وذلك على النحو التالي:
- رؤية ميدانية لبرنامج تشغيل القوى العاملة الوطنية قدمتها أمانة اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل، واعتمدتها اللجنة الشعبية العامة بموجب قرارها رقم (237) لسنة 2007، باعتبارها برنامجاً وطنياً لتشغيل القوى العاملة الوطنية للتصدي لمشكلة البطالة، وتكليف القطاعات المختلفة بإعداد الإجراءات المترتبة عليها كل في مجال اختصاصه.
- أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (109) لسنة 2006، بشأن إنشاء صندوق التشغيل، وضمن هذا القرار تشجيع الموظفين الإداريين للتحويل للإنتاج بطرق وأساليب متعددة من بينها تشجيع هؤلاء الموظفين لاستحداث وتكوين مشروعات اقتصادية صغيرة ومتوسطة، وقدمت لهم مزايا منها: إعفاء

الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لتنفيذ المشروع من جميع الرسوم والضرائب الجمركية والضرائب ذات الأمر المماثل بما في ذلك رسوم خدمات التوريد (الحوث، 2010، ص 155-156).

- إنشاء مصرف التنمية وذلك بموجب القانون رقم (8) لسنة 1981م والذي كان الهدف الرئيسي من وراء إنشائه تحقيق الاكتفاء الذاتي وتشجيع القطاع الخاص داخل ليبيا والمتمثل في التشاركيات والحرفين والأسر المنتجة، وكانت قيمة القروض التي يمنحها هذا المصرف تغطي ما نسبته 80% من إجمالي قيمة التوريدات للآلات والمعدات التي تحتاجها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- إنشاء صندوق التحويل للإنتاج الذي أصبح فيما بعد يعرف بصندوق الإقراض وذلك لأغراض التشغيل، وكان الهدف الرئيس من إنشاء هذا الصندوق سد الفائض من القوى العاملة أو ما يعرف بفائض الملاك الوظيفي وتشجيعهم للعمل في القطاع الخاص وذلك من خلال مساعدتهم في الحصول علي قروض من الصندوق وذلك لإنشاء مشاريعهم الخاصة التي تعود عليهم بالمنفعة المادية المناسبة، إلى جانب تخفيف الضغط علي قطاع التشغيل في الدولة الليبية والعبء الكبير علي خزانة الدولة، حيث يغطي هذا الصندوق ما نسبته 70% كحد أقصى من قيمة إجمالي القروض الممنوحة وحسب نوع النشاط وكذلك طبيعة المشروع ودراسة الجدوى الاقتصادية .

- إنشاء المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي وذلك بقرار رقم (3) لسنة 2007 ، والصادر من اللجنة الشعبية ، وفي سنة 2009 أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرار رقم (472) والذي أعطي المجلس صلاحيات ومهمة الإشراف علي البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع الخطط المناسبة لمثل هذه المشاريع واختيار المشاريع المناسبة مع الواقع الليبي واقتراح الإعفاءات والمزايا الخاصة بهذه المشروعات ، إلى جانب إعداد التقارير حول سير هذه المشروعات ومتابعة القروض الممنوحة وقيمتها والأقساط المستردة وربطها بخزينة الدولة مباشرة .

- إنشاء البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (845) لسنة 2007م ، وكانت تبعية هذا البرنامج مباشرة للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، وفي سنة 2011م أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرار رقم (73) لسنة 2011م والذي بموجبه تم منح البرامج الشخصية الاعتبارية وكذلك الذمة المالية المستقلة ونقلت تبعيته من المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي إلى أمانة اللجنة الشعبية للصناعة والاقتصاد والتجارة، وتم تحديد الهدف الرئيسي لهذا البرنامج وهو تنمية ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف تعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من البطالة .

- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (846) لسنة 2007م وذلك بشأن اعتماد النظام الأساسي لمراكز الحاضنة للأعمال والابتكار التقني، والذي بموجب هذا القرار تم تحديد مهام ووظائف حاضنات الأعمال في دعم ومساندة وتشجيع المبادرين على تأسيس وإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف زيادة الإنتاج إلى جانب توفير فرص العمل للشباب.

- إنشاء مركز الغد للإعمال والذي أوكل إليه مهام اتخاذ اجراءات التأسيس ومنح التراخيص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير البيانات والمعلومات عن هذه المشاريع وزيادة رفع الوعي الشعبي بهذه المشاريع وأهميتها للدولة.

- منح مجموعة من الإعفاءات والمزايا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بموجب قرار رقم (472) لسنة 2009 والصادر من اللجنة الشعبية العامة ، والذي وكل فيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تقام في المناطق الريفية والنائية أو تلك المشروعات التي تعتمد علي تكنولوجيا تحافظ علي البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتوفير فرص عمل للمواطنين ، أو المشروعات التي تقيمها المرأة وتكون ذات مردود إيجابي علي الاقتصاد الوطني ، وتتمثل هذه الإعفاءات في الإعفاء من دفع رسوم التوريد وكذلك ضريبة الاستهلاك للأصول ومستلزمات الإنتاج المختلفة ، إضافة إلى الإعفاء من ضريبة الإنتاج والدخل لمدة تصل لخمس سنوات وذلك اعتباراً من مرحلة التشغيل الفعلي للمشروع ويمكن تمديدتها إلي خمس سنوات أخرى وذلك في حالة توسيع النشاط أو المشروع وترتب عليه مضاعفة عدد العاملين فيه بنسبة 50%، إلى جانب تقديم الخدمات التدريبية والاستشارية من مراكز وحاضنات الأعمال، دعم رسوم تسجيل براءات الاختراع محلياً ودولياً .

- تكليف المصرف الريفي بتمويل المشاريع المتناهية الصغر، والمصارف التجارية المتخصصة وصندوق الإقراض لأغراض التشغيل بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويكون تمويل هذه المشروعات مباشرة عن طريق حصول صاحب المشروع على قرض مباشرة من المؤسسة المالية، أو عن طريق تمويل مضمون جزئياً عن طريق صندوق الإقراض لأغراض التشغيل حيث تصل نسبة الضمان إلى 70% من القيمة الإجمالية للقرض.

- في سنة 2012 أصدر قانون الإدارة المحلية رقم (59) ولائحته التنفيذية والتي من خلالها أوكل إلى إدارة الأجهزة المحلية (البلديات والمحافظات) مهمة إنشاء حاضنات الأعمال ودعم المبادرين لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- إنشاء خمسة صناديق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سنة 2013م وهي (صندوق ثقة، صندوق مبادرة، صندوق إبداع، صندوق ابتكار، وصندوق ريادة) حيث تهدف هذه الصناديق في المجمل العام إلى توفير

المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة ودعم حركة التنمية في المجتمع الليبي

تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بأساليب تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، والقيام بأنشطة أخرى مثل تقديم الضمانات اللازمة للحصول علي التمويل وتأسيس الشركات وإنشاء المشاريع الاستثمارية، واقتراح ووضع الخطط والآليات اللازمة لتسويق المنتجات والخدمات التي تقدمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل الدولة أو خارجها ، إلى جانب الحصول علي الخدمات الاستشارية والتدريب وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية(نورالدين وآخرون،2014،ص 10 – 14) .

ومن الناحية الواقعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا فإن الأرقام تشير إلي تدني الدور الذي تلعبه هذه المشروعات في الاقتصاد الليبي وذلك حسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، والتي بينت انخفاض عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا مقارنة بإجمالي عدد المشروعات الصناعية ، فحسب إحصائيات المنظمة لسنة1998م بلغت نسبة تلك المشروعات في ليبيا29.3% وهي تعتبر أقل نسبة في الدول العربية ، ومن حيث نسبة العاملين في هذه المشروعات فتشير بيانات الجدول التالي بأن ليبيا تأتي في المرتبة الثالثة ما قبل الاخيرة وبلغت نسبتها40.3%، هذا ويأتي ترتيب ليبيا في المنتصف بنسبة35% من حيث مساهمة المشروعات الصغرى والمتوسطة في الصادرات التحويلية كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول يوضح وضع المشروعات الصغرى والمتوسطة الصناعية(SME*) في ليبيا مقارنة مع الدول العربية الأخرى			
الدول	نسبة SME	نسبة العمالة في SME	مساهمة SME في الصادرات الصناعية
الأردن	77.8%	60.2%	68.1%
الإمارات العربية المتحدة	55.9%	23.8%	-
البحرين	81.2%	72.5%	9.2%
الجزائر	55.6%		
السعودية	67%	38.4%	5.2%
العراق	67%	52.4%	-
الكويت	80.5%	62%	12.2%
المغرب	80.6%	74.3%	74.1%
اليمن	70.6%	63.9%	-

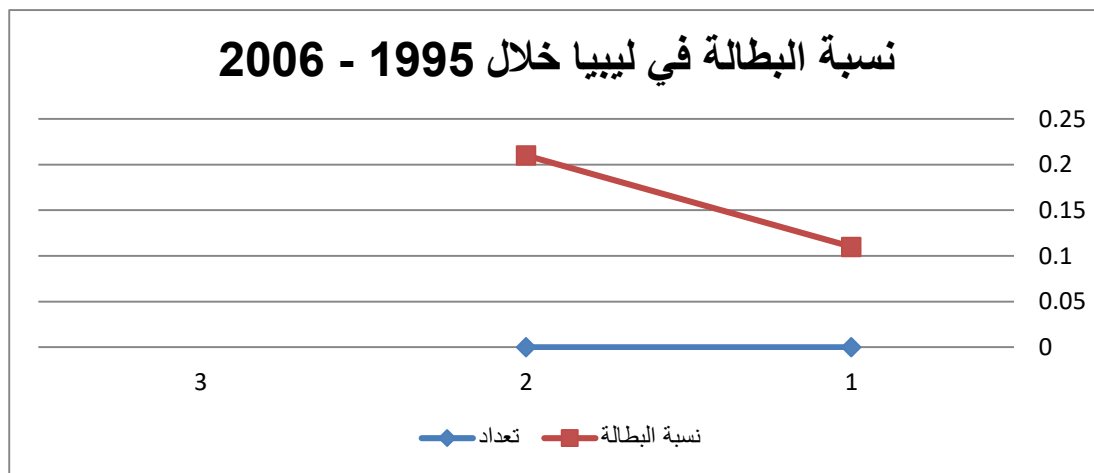
* الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم Small And Medium-Sized Enterprises – SMEs هي الشركات التي تحافظ على إيرادات أو أصول أو عدد موظفين أقل من حد معين. لكل دولة أو منظمة اقتصادية تعريفها الخاص لما يعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم. ففي الولايات المتحدة، لا توجد طريقة موحدة لتحديد الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولكن في الاتحاد الأوروبي، تُعد المؤسسة صغيرة الحجم أي شركة تضم أقل من 50 موظفاً، في حين أن المؤسسة متوسطة الحجم هي التي تضم أقل من 250 موظفاً.

77.3%	71.1%	76.6%	تونس
75.8%	61.3%	76.4%	سوريا
21.9%	58.1%	44.6%	عمان
-	56.4%	48.5%	فلسطين
39.8%	60.6%	88.8%	قطر
-	66.9%	78.5%	لبنان
35%	40.3%	29.3%	ليبيا
54.7%	54.4%	71.6%	مصر
المصدر : نقلاً من علي أبوبكر نور الدين وآخرون			

سادساً: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة في ليبيا :

تعتبر مشكلة البطالة في الوقت الحاضر من بين أهم المشكلات التي تواجه ليبيا في الوقت الحاضر وفي المستقبل نتيجة للأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة المحلية أو الأجنبية حيث توجد نسبة كبيرة جداً من الشباب عاطلين عن العمل في الوقت الحالي أو أنهم مهددون بالبطالة في الوقت القريب والجدول التالي يبين إحصائية البطالة في ليبيا خلال التعدادين 1995 - 2006 :

تعدد سنة	العاملون اقتصادياً		المشتغلون فعلاً		نسبة البطالة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
1995	1100956	41%	981424	89%	11%
2006	1675880	46%	1328286	79%	21%



نلاحظ من بيانات الجدول السابق ارتفاع في نسبة البطالة حيث بلغت 11% في تعداد 1995 وبالرغم من مرور أكثر من 40 سنة علي بداية المسيرة التنموية في ليبيا إلا أن نسبة البطالة ارتفعت في تعداد 2006 لتبلغ ما يقرب من 21% من إجمالي القوى العاملة الليبية، ومع ارتفاع معدل النمو السكاني في ليبيا وزيادة شريحة الشباب في المجتمع واعتبار المجتمع الليبي مجتمع شباب مما يزيد الضغط علي الهيئات الحكومية لاستيعاب هذه الأعداد المتزايدة من القوى العاملة ومع قصور وضعف الجهاز الوظيفي والإداري في ليبيا عن استيعاب كل هذه الأعداد والتي تضاف إليها نسب وأعداد العمالة الوافدة الأجنبية التي تقدر عددها في ليبيا بحوالي مليون ونصف المليون عامل معظمهم من دول الجوار مصر والسودان ونسب بسيطة من دول شمال أفريقيا تونس والمغرب والجزائر وبعض بلدان أفريقيا هذه المعطيات تجبر الدولة الليبية علي خلق فرص جديدة وتبني سياسة تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاستيعاب كل هذه الأعداد من القوى العاملة، لأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الحل المناسب لهذه المشكلة وهي البديل الرئيسي لاستيعاب خريجي الجامعات والمعاهد الفنية والعمالة الوافدة الماهرة الأمر الذي ينعكس علي القطاع الوظيفي في ليبيا بتوفر فرص جديدة وتخفيض الضغط علي هذا القطاع (الحوات، 2010، ص 153) .

الخاتمة:

تناولنا في البحث الحالي دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة ودفع عجلة التنمية في المجتمع الليبي، وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج والتوصيات يمكن إيجازها في الآتي:

1- نتائج البحث: بيّن البحث نتائج من حيث أهمية المشروعات الصغيرة وفائدتها في الحد من البطالة وحركة التنمية في المجتمع في الآتي:

- لا بد من الاستفادة من الخبرات والتجارب الأخرى التي قامت بها الدول على المستوى العالمي من خلال استقدام الخبرات من هذه الدول كاليابان وماليزيا وبعض الدول المجاورة.
- لا بد من أن تسن القوانين والتشريعات التي تساعد وتشجع على بناء خطط شاملة وطويلة الأمد لدعم وتأسيس هذه المشاريع وتوسع نشاطاتها داخل المجتمع.
- لا بد من الربط والتعاون بين هذه المشاريع ومخرجات المؤسسات التعليمية داخل المجتمع كالجامعات ومراكز البحوث والمعاهد الفنية.
- بيّن البحث أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة 95% بها حوالي 50% من قوة العمل في القطاع الخاص ويمثل إنتاجها أكثر من 40% من إجمالي الصادرات في بريطانيا.
- تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان حوالي 60% من حجم العمالة وحوالي 40% من صادراتها.

- بين البحث بأن إنتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند حوالي 50% من الإنتاج الصناعي الهندي وحوالي 30% من إجمالي الصادرات الهندية ويعمل بها حوالي 80% من القوى العاملة.
- وصلت المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إنتاجها حوالي 51% من الناتج المحلي الأمريكي وحوالي 66% من القوى العاملة، وقد وصلت نسبة الاختراعات في هذه المشروعات على مستوى أمريكا إلى ما يقرب من 55% من إجمالي عدد الاختراعات بها.
- بين البحث أن معدل البطالة في الوطن العربي وصلت ما نسبته 14% وقد تصل في 2020م إلى 80 مليون عاطل في الوطن العربي.
- وصلت نسبة عدد العاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي حوالي 5 عمال لكل 100 عامل في المشروعات الخاصة مثل المحاجر والمواصلات، وتكون بنسبة 30 عامل فأقل للمشروعات المتوسطة والصغيرة الأخرى.

2. التوصيات:

- 1- لابد من استراتيجيات تعمل على تغير القيم واتجاهات السكان من أجل التخلي عن فكرة الوظائف الحكومية، وتشجيعهم على الأعمال الحرة.
- 2- ضرورة التخفيف من الأعباء الإدارية والإقليمية من ضرائب ورسوم تتعلق بأنشطة المشروعات الصغيرة ومنتجاتها حيث تفوق هذه الأعباء قدرات المنشأة الصغيرة.
- 3- تعميم برامج خاصة لتأهيل حاملي شهادات التعليم العالي، وتشجيعهم على المبادرة لتأسيس مشروعات أو مؤسسات صغيرة أو متوسطة بجهودهم الخاصة وفي مناطقهم المحلية.
- 4- إن جهود الاستثمار والنهوض بالمشروعات الصناعية يتطلب نسقاً معيناً لاستحداث المشاريع ومساهمة أكبر من الجميع خاصة من قبل الباحثين الشباب.

المصادر والمراجع:

- أشرف جمعة، 2000م، الإدارة العامة للصناعات الصغيرة مقدمة إلى ندوة المشروعات الصغيرة حول دور الأهمية الأمريكية للمشروعات الصغيرة، القاهرة.
- التقرير الدوري لإحصاءات العمل العربية في البلدان العربية، 2001م، التقرير 5.
- تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي عن أنشطة منظمة العمل الدولية والمقدمة للدورة 88 لمؤتمر العمل الدولي، 2000م.
- رمضان السنوسي - عبد السلام الذويبي، 2003م، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، طرابلس - ليبيا.

- صابر أحمد عبد الباقي، 2000م، المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة، القاهرة.
- عادل الكاسح إنبيه - زينب عبد السلام، 2020م، أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الثاني، ليبيا
- عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، 2007م، التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية - أعمال المؤتمرات التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، العدد الثاني، شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية.
- علي الهادي الحوات، 2010م، التنمية البشرية في عالم متغير، دراسة في المجتمع الليبي، المركز الافريقي للبحث والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي، طرابلس، ليبيا.
- علي محمد الخوري، 2013م، التوظيف بين العرض والطلب - دراسة لدوافع التوظيف في الدول العربية ومتطلباتها رؤية استراتيجية.
- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 2022م، <https://www.albankaldawli.org/ar/publication/wdr2022>
- علي أبوبكر نور الدين وآخرون، 2014م، تجربة ليبيا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤتمر علمي بعنوان: المشروعات الصغرى والمتوسطة: الفرص والتحديات، كلية الاقتصاد والمحاسبة / جامعة سبها، مرزق.
- علي الهادي الحوات، 2006م، المرأة والتنمية والعمل في ليبيا - بناء مجتمع جديد، منشورات الجامعة المغاربية، ليبيا.
- مغلية بشير علي إمينسي، 2023م، أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في ليبيا، مجلة الدراسات الاقتصادية - جامعة سرت - كلية الاقتصاد، العدد الثاني - المجلد السادس، سرت - ليبيا.
- نادية عبد العالي، 1979م، تمويل الصناعات الصغيرة مع التطبيق على صناعات الغزل والنسيج بمنطقة شير الخيمة، رسالة دكتوراه - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة - مصر.
- محمد سويكر - سعيداني سميرة، 2002م، معوقات إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد (1)، المجلد (9).

- عبد السلام علي أحمد دومه - وآخرون، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وآثرها على معدلات النمو وخفض البطالة في ليبيا والدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (8)، المجلد (2) أغسطس 2021.

- التكامل للاستثمارات، نتائج استطلاع حول تأثير الشركات الكويتية بكوفيد - 19، شركة استشارية كويتية مستقلة، الكويت، تم جمع البيانات خلال الفترة من 24 أبريل إلى 28 أبريل لعام 2020، وصدر التقرير بتاريخ 12 مايو 2020، <https://www.takamulkw.com/privacy>.

- نادر فواز - هند البنداري، 2023م، أثر جائحة كورونا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة "دراسة نظرية"، مجلة سوهاج لشباب الباحثين، المجلد (3) - العدد (4).

Small and Medium Enterprises and their role in reducing unemployment and supporting the development in Libyan society

A. Abu Bakr Muftah Al-Tunisi , Dr. Abdul Basit Al-Tayeb Al-Treki
Department of Sociology / Faculty of Arts/ Asmarya Islamic University / Libya

a.altonse@asmarya.edu.ly ، a.altreky@asmarya.edu.ly

Abstract

The aim of this research is to explore the role that small and medium-sized enterprises (SMEs) play in reducing unemployment in Libyan society and providing job opportunities within the community. The study relied on relevant sources, references, and reports, in addition to some studies related to the topic of the research. The study reached several conclusions, including the importance of benefiting from the experiences and expertise of other countries, such as Japan and Malaysia, and attempting to bring in experts from such countries. Additionally, it is essential to enact laws and policies that encourage the development of comprehensive and long-term plans to support these projects. A key finding is the need to establish a link between these projects and the outputs of educational institutions, such as universities, institutes, and research centers. The research also highlighted the significant difference in the role of SMEs between developed countries and Arab countries, particularly noting that nearly 51% of the U.S. gross domestic product (GDP) comes from such enterprises, alongside 50% in India. Furthermore, the study pointed out the high unemployment rates in the Arab world, which have reached approximately 14%, emphasizing the necessity for these countries to adopt similar projects to mitigate this phenomenon.

Keywords: *small and medium enterprises - unemployment – development*